

Distr.: General
2 October 2019
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لجنوب أفريقيا لدى الأمم المتحدة

يشرفني إبلاغكم أن مجلس الأمن، برئاسة جنوب أفريقيا، سيعقد مناقشة يوم الاثنين ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩ حول موضوع "السلام والأمن في أفريقيا: الدور المحوري للدبلوماسية الوقائية، ومنع نشوب النزاعات وحلها". ولقد أعدت جنوب أفريقيا مذكرة مفاهيمية للمساعدة في توجيه مناقشة هذا الموضوع (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) جيري ماتجيبلا
الممثل الدائم
لجمهورية جنوب أفريقيا



مرفق الرسالة المؤرخة ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لجنوب أفريقيا لدى الأمم المتحدة

مذكرة مفاهيمية بشأن المناقشة التي سيعقدها مجلس الأمن يوم الاثنين ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩، حول موضوع "السلام والأمن في أفريقيا: الدور المحوري للدبلوماسية الوقائية، ومنع نشوب النزاعات وحلها"

مقدمة

١ - لا تزال النزاعات في أفريقيا تشكل الجزء الأكبر من البنود المدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن. وما يؤكد ذلك هو أن الغالبية العظمى من بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام منتشرة في القارة الأفريقية. وما فتئت الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي تناشد باستمرار أن يؤخذ صوت أفريقيا في الحسبان في المسائل المتعلقة بالسلام والأمن في القارة. وهذا الموقف راسخ بقوة في مفهوم كون مجلس الأمن هو الهيئة الرئيسية والجهاز الرئيسي المتعدد الأطراف المكلف بصون السلام والأمن الدوليين، بما في ذلك في القارة الأفريقية. ومع ذلك، فإن نجاح جهود الأمم المتحدة وحدها دون تعاون إقليمي سيكون صعباً أو شبه مستحيل.

٢ - ولذا نصت أحكام الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة على قبول واعتراف صريحين بالدور الحيوي وبأهمية الترتيبات الإقليمية مثل الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية والآليات الأخرى. والأهم من ذلك، فإن المادة ٥٢ تبين وتقتن بوضوح أهمية الهيئات الإقليمية في تحقيق تسوية المنازعات بالطرق السلمية من خلال هذه الترتيبات. وفي هذا الصدد تحديداً، فإن القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي وهيكل السلام والأمن في الاتحاد الأفريقي قد رسّخا أسبقية الدبلوماسية الوقائية وأبرزها كخطوة أولى في اتجاه منع نشوب النزاعات وحلها في القارة.

٣ - ومع ذلك، ورغم أن الدبلوماسية الوقائية استُخدمت ولا تزال تُستخدم من قبل منظومة الأمم المتحدة بصفة عامة ومن قبل مكتب الأمين العام على وجه الخصوص من خلال دوره في بذل المساعي الحميدة، فإنها لم تكن تعتبر دائماً ركيزة أساسية لعمل مجلس الأمن. ففي أغلب الأحيان، يكون نصح مجلس الأمن ومساهمته ظاهرين للعيان بشكل رئيسي في النزاعات العنيفة الواسعة النطاق أو الأزمات الملحة. ويتحمل مجلس الأمن مسؤولية أساسية في منع نشوب النزاعات، قبل تحولها إلى نزاعات عنيفة، والحفاظ على السلام والأمن على الصعيدين العالمي والإقليمي. والسؤال المطروح هو كيف يمكن تعزيز عمل مجلس الأمن لغرس الدبلوماسية الوقائية الواسعة النطاق في عمله من أجل منع نشوب النزاعات العنيفة في أفريقيا؟ وكيف يمكن لمجلس الأمن أن يعمل بشكل مشترك وبفعالية وكفاءة بالتعاون والشراسة مع الآليات الإقليمية مثل الجماعات الاقتصادية الإقليمية للاستفادة الكاملة من الدبلوماسية الوقائية؟

الأهداف

- تقترح جنوب أفريقيا تنظيم مناقشة في مجلس الأمن خلال فترة رئاستها المجلس في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩، للتفكير في الدور المركزي للدبلوماسية الوقائية وقيمتها في مجال منع نشوب النزاعات في أفريقيا وحلها. وستُدرج هذه المسألة تحت البند المعنون "السلام والأمن في

أفريقيا"، وتساهم في تعزيز الشراكة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. وستشكل هذه المناقشة أيضا جزءا من لبنات البناء الأساسية على مسار المشاورات المشتركة السنوية بين مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي.

- ستكون المناقشة محددة في إطار المادة ٣٣ من الفصل السادس من الميثاق، التي تنص على أن الأطراف في أي نزاع يجب أن يلتمسوا حله بالوسائل السياسية، بما فيها المفاوضة والوساطة. وهذا النهج هو أيضا محور السياسة الخارجية لجنوب أفريقيا التي تشجع على تسوية المنازعات بالوسائل السلمية. واستخدام المساعي الحميدة بوصفها وسيلة لتسوية النزاعات يمكن أن يساعد أطراف النزاع على معالجة الأسباب الجذرية للنزاع والشروع في المفاوضات.
- وستساعد المناقشة على تعزيز التعاون والتنسيق بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في جهود الوساطة ومنع نشوب النزاعات.
- وستسهم المناقشة أيضا في الأنشطة الرامية لكفالة تنفيذ الإطار المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لتعزيز الشراكة في مجالي السلام والأمن، وخطة عام ٢٠٦٣ فيما يتعلق بإسكات البنادق بحلول عام ٢٠٢٠، وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، من أجل تعزيز التآزر والتعاون والتنسيق بحثا عن حلول مستدامة للتحديات التي تقف في وجه السلام والأمن الدوليين، فضلا عن الاستجابة في الوقت المناسب وبشكل متسق وحاسم بهدف منع نشوب النزاعات وإدارتها وحلها.